

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2002/37
18 February 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والخمسون

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم

التقرير المقدم من المفوضة السامية لحقوق الإنسان

عملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٢٠/٢٠٠١

حالة حقوق الإنسان في سيراليون

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	١ - ٢	أولاً - مقدمة
٣	٣ - ٤٤	ثانياً - حالة حقوق الإنسان
٣	٣ - ١٠	ألف - تقارير الأمين العام إلى مجلس الأمن والمفوضية السامية إلى الجمعية العامة
٥	١١ - ١٨	باء - عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي
٧	١٩ - ٢٦	جيم - اللاجئون والمشردون داخليا
٩	٢٧ - ٣١	دال - الأطفال والتزاع المسلح
١١	٣٢ - ٣٨	هاء - حقوق المرأة
١٣	٣٩ - ٤٣	واو - المحتجزون بموجب حالة الطوارئ
١٤	٤٤	زاي - حرية الصحافة
١٥	٤٥ - ٧٨	ثالثاً - أنشطة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في مجال حقوق الإنسان .
١٥	٤٥ - ٤٩	ألف - بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وقسم حقوق الإنسان التابع لها
١٧	٥٠ - ٥٣	باء - الأنشطة في الميدان
١٨	٥٤ - ٥٨	جيم - التدريب
١٩	٥٩	دال - التدريب وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
١٩	٦٠ - ٦٢	هاء - بناء القدرات والتعريف بحقوق الإنسان
٢٠	٦٣ - ٦٤	واو - المطبوعات
٢١	٦٥	زاي - المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية
٢١	٦٦ - ٧٧	حاء - إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة
٢٥	٧٨	طاء - المحكمة الخاصة
٢٦	٧٩ - ٨٠	رابعاً - الاستنتاجات

أولا - مقدمة

- ١- طلبت لجنة حقوق الإنسان في قرارها ٢٠/٢٠٠١ إلى المفوضة السامية لحقوق الإنسان أن تقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين وإلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثامنة والخمسين تقريراً عن حالة حقوق الإنسان في سيراليون، مع الإشارة إلى التقارير الواردة من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون.
- ٢- وقد مدد مجلس الأمن في قراره ١٣٧٠ (٢٠٠١) المؤرخ في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وكان مما أعرب عنه قلقه العميق المستمر إزاء الأنباء التي تفيد بحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان واعتداءات ارتكبتها الجبهة المتحدة الثورية وقوات الدفاع الدولي وغير ذلك من الجماعات والأفراد المسلحون ضد السكان المدنيين، وبصفة خاصة الانتهاك الواسع النطاق لحقوق الإنسان للمرأة والطفل، بما في ذلك العنف الجنسي، وطالب بوقف هذه الأعمال على الفور.

ثانياً - حالة حقوق الإنسان

ألف - تقارير الأمين العام إلى مجلس الأمن والمفوضة السامية إلى الجمعية العامة

- ٣- منذ أن قدمت المفوضة السامية تقريرها السابق إلى اللجنة عن حالة حقوق الإنسان في سيراليون (E/CN.4/2001/35) في شباط/فبراير ٢٠٠١، حدث تحسن كبير في حالة حقوق الإنسان عموماً، بتطبيق عملية السلام، واستئناف نزع السلاح، والانتشار التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون في أنحاء البلاد، والاستعادة التدريجية لسلطة الحكومة، وزيادة استجابة قوات الحكومة والمتمردين على السواء لدواعي حقوق الإنسان.
- ٤- وكان من دلائل زيادة التزام حكومة سيراليون بحماية حقوق الإنسان تصديقها على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠١. وصدق البرلمان في ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠١ على البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة وبشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلالهم في المواد الإباحية. وكذلك دعت الحكومة المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة إلى زيارة البلاد في آب/أغسطس.
- ٥- وقد أبرز آخر تقرير للمفوضة السامية لحقوق الإنسان إلى الجمعية العامة (A/56/281) التقدم الذي أحرز في عملية السلام، وأثره الإيجابي على تنفيذ ولاية حقوق الإنسان لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون. ومنذ أن قدمت المفوضة السامية تقريرها إلى الجمعية العامة قدم الأمين العام التقارير التالية إلى مجلس الأمن: S/2001/857 في ٧ أيلول/سبتمبر

٢٠٠١، وS/2001/857/Add.1 في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وS/2001/1195 في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ وS/2001/1195/Add.1 في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢^(١). واعترف الأمين العام في تقريره الثاني عشر عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (S/2001/1195) باستمرار التقدم في تنفيذ عملية السلام، وخاصة فيما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأشار إلى استكمال نزع السلاح في ١٠ من مقاطعات البلد الإثني عشرة، بما فيها مقاطعتا كونو وبونتي المنتجتان للماس. وأدت هذه التطورات بدورها، والتي تشمل نشر بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في كل مقاطعات البلد، والبسط التدريجي لسلطة الحكومة، إلى توسيع نطاق رصد حقوق الإنسان، والتدريب والتثقيف في المسائل المتعلقة بالحقيقة والسلم والعدالة والإصلاح والمصالحة.

٦- وكان شهر أيار/مايو ٢٠٠١ حدا فاصلا في الجهود الجارية للتوصل إلى حل سلمي للنزاع في سيراليون. وانتهت إعادة إطلاق عملية نزع السلاح في ١٨ أيار/مايو بإنشاء اللجنة المشتركة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وجاء ذلك في أعقاب استعراض تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار في أبوجا في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (S/2001/1091، المرفق).

٧- ومنذ تشكيل اللجنة المشتركة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج استمرت الاجتماعات الثلاثية بين حكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون على أساس دوري. ووفرت هذه الاجتماعات إطارا لمبادرات هامة لبناء الثقة من كلا جانبي النزاع، مما كان له أثر إيجابي على حالة حقوق الإنسان. وعلى سبيل المثال سلمت الجبهة المتحدة الثورية، وفقا لتعهداتها بالإفراج عن الأطفال المقاتلين والمختطفين، ٢٠٨٠ طفلا فيما بين أيار/مايو ٢٠٠١ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وسلمت قوات الدفاع المحلي ١٥٢٤ طفلا. ومنذ تموز/يوليه ٢٠٠١ أفرجت الحكومة عن عدة مجموعات من معتقلي الجبهة المتحدة الثورية من بينهم وزيران سابقان. وبدأت الحكومة كذلك في تسهيل زيارات مراقبي حقوق الإنسان لكل من السجون المركزية والإقليمية.

٨- وفي الساحة السياسية سعت الجبهة المتحدة الثورية بصورة متزايدة إلى بلوغ أهدافها عن طريق حلول سياسية يجري التفاوض بشأنها، وبدا الطرفان على استعداد للتوصل إلى حل وسط. وسهلت الحكومة مهمة تحويل الجبهة المتحدة الثورية إلى حزب سياسي بوسائل منها مساعدتها على إقامة مكاتب في فريتاون وبو وماكيني. وتخلت الجبهة المتحدة الثورية عن معارضتها لتمديد فترة ولاية الحكومة ستة أشهر، ومطالبتها إلى جانب بعض مجموعات المجتمع المدني الأخرى، بإقامة حكومة وحدة وطنية مؤقتة تقود البلاد حتى الانتخابات القادمة.

٩- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ صوت البرلمان على تمديد حالة الطوارئ وولاية الحكومة والبرلمان ستة أشهر أخرى، وبذا أجل الانتخابات البرلمانية والرئاسية حتى أيار/مايو ٢٠٠٢. واستكملت لجنة الانتخابات الوطنية إجراءات ما قبل الانتخابات وقدمت مشروع قانون انتخابي إلى البرلمان. وتقدم اثنان وعشرون حزبا سياسيا حتى

الآن بطلبات تسجيل، وانهمكت بعض الأحزاب السياسية في تشكيل تحالفات. وفي ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ رفعت حكومة سيراليون رسميا حظر التجول لتمهيد الطريق إلى الحملة الانتخابية.

١٠ - وعقد مؤتمر استشاري وطني في الفترة ١٣ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر في فريتاون لبحث المسائل الانتخابية الرئيسية. واعتمد المؤتمر الذي ضم ممثلي الحكومة ومجموعات المجتمع الوطني وكل الأحزاب السياسية ومن بينها الجبهة المتحدة الثورية ٢٥ قرارا بتوافق الآراء من بينها الموافقة على أن يكون يوم ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٢ يوم الانتخابات، واعتماد نظام الكتل التمثيلية للمقاطعات، ورفع حالة الطوارئ للسماح بأنشطة حملة الانتخابات، والتأكد من أن الأحزاب السياسية كفلت على الأقل ٣٠ في المائة من التمثيل في كل مقاطعة للنساء.

باء - عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي

١١ - بالرغم من استمرار وقف إطلاق النار فقد حدث عدد من الانتهاكات التي تضمنت هجمات على السكان المدنيين. وتبين التحقيقات التي أجراها قسم حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون أن الإساءات وإن لم تكن متواترة فإنها تشكل مع ذلك انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وخرقا خطيرا للقانون الدولي الإنساني.

١٢ - ففي ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١ هاجمت عناصر من قوات الدفاع المدني المسلحة قرية ياريا في مقاطعة كوانادوغو. وبين التحقيق الذي أجرته بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في هذا الهجوم أن ٢٤ مدنيا على الأقل، بينهم ١٨ امرأة وطفلا، لقوا مصرعهم في حين أصيب ١٥ شخصا آخرين بينهم على الأقل ثمانية أطفال. كما ادعت المصادر إشعال النيران في ٦٦ منزلا وأن المهاجمين نهبوا الممتلكات. ويبدو هذا الهجوم واحدا من سلسلة من الهجمات التي شنتها قوات الدفاع المدني على مواقع الجبهة المتحدة الثورية في عديد من القرى في مقاطعتي كونا وكونادوغو. وفي عملية ثار واضحة من هذه الهجمات هاجمت الجبهة المتحدة الثورية في ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠١ قرية هينكونا على الحدود بين كوانادوغو وكونو وقتلت نحو ١٩ مدنيا، واحتطفت خمس نساء، وأحرقت ما لا يقل عن ٢٥ منزلا. وكشفت تحقيقات مراقبي حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون عن هجمات وهجمات مضادة واسعة من جانب الجبهة المتحدة الثورية وقوات الدفاع المدني في عديد من القرى في مقاطعتي كونا وكونادوغو الشماليين. وفي ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠١ تمكن مراقبو حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون الذين كانوا يقومون بمهمة تقصي حقائق في قرية هينكونا من إحصاء عشرة جثث لخمسة أطفال وأربع سيدات وذكر بالغ، وشاهدوا خمسة جثث متحللة يبدو أنها لامرأتين وطفلين ورجل في سقيفة بيت محترق. ووجدت بقايا هيكلية ضحيتين أخريين، يبدو أنهما طفلان، أمام وخلف بيتين محترقين، وكانت جثث ثلاثة ضحايا آخرين، يبدو أنهم امرأتان وطفل، ترقد في الأدغال القريبة. ووجدت بعض صناديق الطلقات كذلك في موقع

الحادث. وكان ارتفاع نسبة النساء والأطفال بين ضحايا هذه الهجمات مسألة مثيرة للقلق الشديد، وهي تبرز الحاجة إلى ضمان حماية المدنيين في النزاع.

١٣- وحقق مراقبو حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون كذلك في الهجمات على السكان المدنيين في قرية سيريا بمقاطعة كوانادوغوا التي قيل إنها تعرضت لهجوم من الجبهة المتحدة الثورية في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠١. وطبقا لما رواه شهود الحادث فقد أسرت الجبهة المتحدة الثورية نحو ١٣ رجلا، وضربتهم ضربا مبرحا ثم قطعتهم بالسكاكين. وقتل رجل برصاصة بعد الضرب ولقي آخر مصرعه بعد ذلك متأثرا بجراحه. كما قيل إن المتمردين نهبوا القرية وأشعلوا النار في معظم منازلها.

١٤- ويبدو أن انتهاكات حقوق الإنسان هذه، فضلا عن المناوشات الأخرى المبلغ عنها بين الفئات المتعارضة، تخرج عن النمط العام للتحسن في حالة حقوق الإنسان في معظم فترة عام ٢٠٠١. ورغم أن الهجمات الجائرة على السكان المدنيين وتبدو أقل انتشارا فإن مسألة انتهاكات حقوق الإنسان السابقة والخروقات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني تكتسب أهمية أكبر حيث إن مناطق لم يكن يمكن الوصول إليها حتى الآن تفتح أبوابها وتسمح بنشر بعثات تقييم حالة حقوق الإنسان.

١٥- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ تلقت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون معلومات عن عدد من المقابر الجماعية في مشيخي ماسميرا ومافوركي بمقاطعة بورتولوكو. وفي تشرين الثاني/نوفمبر قام قسم حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، بالتعاون مع الشرطة المدنية للبعثة، بأول زيارة من سلسلة من الزيارات لقريتي تاينديكوم ونوتكوبا في مشيخي ماسميرا لفحص مقابر جماعية ادعي باكتشافها في المنطقة. واستهدفت الزيارات اجراء تقييم أولي للادعاءات واستكشاف امكانات الابقاء على مواقع المقابر. وتمكن مسؤولو حقوق الإنسان من تحديد واستجواب شهود المذبحة المدعاة في قرية تاينديكوم في عام ١٩٩٩. كما زاروا المقابر المدعاة، وأجروا تسجيلا بالفيديو وبالصور لكل من الأدلة والشهود.

١٦- وأكدت زيارة مواقع المقابر المدعاة ادعاءات بعض الشهود بأن بعض مواقع المدافن يحوي بقايا بشرية، إذ كانت الجماجم البشرية تطفو فوق الأرض في بعض الحالات. وفي حين أن القرويين قد تمكنوا من تحديد المواقع الدقيقة لبعض الجثث فإن الادعاءات بأن أفرادا بعينهم قد دفنوا في واحدة على الأقل من المقابر لا يمكن اثباتها بشكل قاطع دون تحليل من الطب الشرعي. كذلك لم يتمكن القرويون من تأكيد عدد الجثث المدفونة في كل مقبرة.

١٧- ووصف الشهود الأحداث التي أدت إلى المذبحة المدعاة على النحو التالي. ففي ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩ قامت مجموعة مسلحة من قوات المجلس الثوري للقوات المسلحة ومقاتلي الجبهة المتحدة الثورية اجلاها عن تلال

أو كرا الجنود التابعون لمجموعة مراقبة دول الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا بمهاجمة قرية تاينديكوم. وأسر أغلب القرويين وجمعوا مع ٥٠ مدنيا آخر على الأقل يبدو أنهم أسروا من قرى أخرى. وبعد نحو أسبوع من الهجوم على تاينديكوم واحتلالها قتل ٣٧ شخصا من القرية ونحو ٥٠ من المختطفين من أماكن أخرى. وذكر عدة شهود عيان أن الضحايا قد ضربوا حتى الموت، وأساسا بالمناجل أو المعازق أو الهروات على رؤوسهم، وذكر الشهود أن الضحايا دفنوا في أماكن مختلفة على أيدي المعتدين بأوامر مباشرة من أصدقائهم، وأن عمليات الاغتصاب والتعذيب والعمل الاجباري المدعاة كانت شائعة أثناء فترة الاحتلال وعندما أجبر غالبية من بقوا على قيد الحياة على التوجه مع المعتدين إلى لونسار في وجه هجمات قوات الدفاع المدني.

١٨- وقد شاركت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، بالتشاور مع حكومة سيراليون في وضع منهجيات وبروتوكولات صالحة للمحافظة على المواقع، وبناء على طلب بعثة الأمم المتحدة في سيراليون أجرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان مناقشات مع فريق من خبراء الطب الشرعي لكي يقوموا بتحليل شرعي أولي للمواقع.

جيم - اللاجئون والمشردون داخليا

١٩- مر وضع المشردين داخليا واللاجئين في سيراليون بتغير كبير يتمشى مع المناخ السياسي الجديد السائد في البلاد. وقد أبدى مجلس الأمن اهتماما كبيرا بهذه المسألة، وطلب إلى الأمين العام، في القرار رقم ١٣٤٦ (٢٠٠١) الصادر في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠١ أن يقدم إلى المجلس وجهة نظره في كيفية السير قدما بمسألة اللاجئين المشردين داخليا، بما في ذلك مسألة عودتهم. وقام الأمين العام بذلك في تقريره المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠١ (S/2001/513). وطلب المجلس في قراره رقم ١٣٧٠ (٢٠٠١) المؤرخ في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ استيفاء وجهات النظر هذه. وما زال الاستيفاء معلقا وقت إعداد التقرير الحالي. وفي الربع الثاني من العام تناقص القتال بين الفئات المتعارضة، وظهر استعداد لدى الجبهة المتحدة الثورية للسماح بسرعة انتشار بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في كل أنحاء البلاد. وكان الأثر على تحسن الحالة الأمنية مباشرا تقريبا، وأدى إلى تدفق اللاجئين السيراليين عائدين من غينيا، وبقدر أقل من ليبيريا. وساعدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالتنسيق مع حكومة سيراليون، في عودة هؤلاء اللاجئين على أساس اختياري. وفي آذار/مارس ٢٠٠١ قدر المكتب أن ما بين ٢٠٠٠ و ٢٥٠٠ لاجئ يعودون إلى سيراليون أسبوعيا.

٢٠- وروى كثير من اللاجئين العائدين من غينيا قصصا متشابهة عن التعسف من جانب القوات المسلحة الغينية والمليشيات المحلية. وأشار اللاجئون العائدون حديثا إلى حوادث ضرب ونهب واغتصاب. وأنكرت الجبهة المتحدة الثورية ادعاءات بعض اللاجئين أنهم تعرضوا لمضايقات على يد الجبهة، ويعني تعقد الوضع في غينيا أن توفير الحماية والمساعدة الكافيتين للاجئين الذين بقوا متخلفين مشكلة صعبة. وعند عودة اللاجئين إلى سيراليون يجري

تصنيفهم كعائدين، وتقودهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى مراكز عبور يبقون فيها حتى إعادة توطينهم.

٢١- وقد تدهور وضع لاجئي سيراليون في غينيا في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠١ حين شن الجيش الغيني حملة عسكرية لتخليص البلاد من الجبهة المتحدة الثورية والمشتبه في تعاطفهم معها، الذين ادعي أنهم يستخدمون مخيمات اللاجئين كمكمن لشن هجمات ضد البلد المضيف. وأدى هذا إلى أزمة لاجئين على طول الحدود في منطقة كامبيا حيث قدر عدد المشردين بـ ٣٠ ٠٠٠ شخص. وقد استقر أغلب المشردين الجدد في معسكرات المشردين داخليا في جنوب وغرب البلاد. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ خلق الوضع الأمني المتحسن نتيجة استكمال التسريح ونشر جيش سيراليون ووجود المراقبين العسكريين واستعادة سلطة الدولة دينامية ايجابية جديدة في وضع المشردين داخليا والعائدين، وبدأ بعض المشردين داخليا نتيجة لذلك يعودون إلى ديارهم. وفي وقت إعداد هذا التقرير، أي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، كانت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تستعد لمساعدة نحو ٧ ٥٠٠ سيراليوني من اللاجئين السابقين في غينيا، على العودة إلى ديارهم في منطقة كامبيا. وستكون هذه هي أول مرة تساعد فيها مفوضية شؤون اللاجئين العائدين على العودة إلى مواطنهم منذ بداية النزاع المسلح قبل عقد فأكثر، وقد رجع العائدون المعنيون في الواقع من فوريكاريا بغينيا إلى سيراليون في نهاية عام ٢٠٠٠. إلا أنهم لم يكونوا يستطيعون العودة إلى ديارهم مباشرة، وتمت رعايتهم بمقتضى برامج توطين مؤقتة تدعمها مفوضية شؤون اللاجئين في مجتمعات في منطقة لونغي شمال فريتاون.

٢٢- وتبين احصاءات مفوضية شؤون اللاجئين الأخيرة أن المفوضية ساعدت ٨٢٦ ٥٩ عائدا من الاقليم الفرعي إلى سيراليون منذ بداية عام ٢٠٠٠، كما دعمت المفوضية العائدين في مناطق عودتهم من خلال عدة مشاريع قائمة في المجتمعات المحلية ومنها العيادات الصحية والمدارس والمياه والاصحاح والأسواق ودعم الإدارة المحلية. ودعمت المفوضية كذلك توزيع البذور والأدوات ومشاريع الإقراض الصغيرة للمساعدة على إعادة استقرار العائدين.

٢٣- وبالتنسيق مع عدد من المنظمات الوطنية والدولية بدأت اللجنة الوطنية لإعادة التوطين والتأهيل والتعمير تنفيذ المرحلة الأولى من برنامجها لإعادة توطين المشردين داخليا في مناطق أعلنت الحكومة أنها مأمونة. وسبقت ذلك سلسلة من بعثات التقييم لهذه المناطق لتحديد مدى صلاحيتها لإعادة التوطين. وبدأت العملية في مقاطعة بورت لوكو بتوزيع مجموعات إعادة التوطين على ١ ٧٠٥ أسرة تضم ٣٧٩ ١٢ شخصا. ومع نهاية أيار/مايو ٢٠٠١ كانت المنظمة الدولية للهجرة قد نقلت ٧ ٠٠٠ مشرد داخليا مسجل إلى مناطق توطين جديدة. ويقدر مكتب تنسيق الشؤون الانسانية أن ما مجموعه ٤٩٨ ٤٠ شخصا مشردا داخليا قد أعيد توطينهم في مناطق آمنة

حتى حزيران/يونيه ٢٠٠١، من بينهم ٥٤٣ ٤ مشردا من المنطقة الغربية الذين سجلوا للمرحلة الثانية من إعادة التوطين.

٢٤- وأدت تحسينات الوضع الأمني في مختلف أنحاء البلاد إلى إبداء كثير من المشردين داخليا رغبتهم في العودة إلى مواطنهم واعتبرت ٧٩ من بين ١٤٩ مشيخة في البلاد آمنة. وواصلت اللجنة الوطنية لإعادة التوطين والتأهيل والتعمير، إلى جانب المنظمات الإنسانية الأخرى إرسال بعثات تقييم إلى هذه المناطق الجديدة، وهي تقوم، من خلال لجان تقييم الاستيطان في المقاطعات، بالابلاغ عن صلاحية مناطق توطين جديدة. إلا أنه ما زالت هناك عقبات كبيرة ينبغي التغلب عليها في عملية إعادة توطين المشردين داخليا. وعلى سبيل المثال لفتت بعثة تقييم إلى مقاطعة كونو الانتباه إلى درجة الدمار التي سببها النزاع، والانعدام شبه الكلي للهياكل الأساسية والنشاط الاقتصادي والخدمات العامة والسلطات المدنية. ومع ذلك، فإن المشردين داخليا يواصلون العودة، وأحيانا على أساس اختياري، وقدرت اللجنة الوطنية لإعادة التوطين والتأهيل والتعمير معدل العودة إلى كايا في أيار/مايو ٢٠٠١ بنحو ١٠٠ شخص يوميا.

٢٥- ونظرا لتحسن الوضع في البلاد فقد استكملت اللجنة الوطنية لإعادة التوطين والتأهيل والتعمير ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مؤخرا برنامجا للتفتيش على مخيمات العبور للمشردين داخليا والعائدين في المنطقة الغربية، وهما يعتزمان تكرار هذه العملية في مناطق البلاد الأخرى. وستجري تصفية بعض مخيمات المشردين داخليا والعائدين الصغيرة تدريجيا مع انخفاض عدد المشردين داخليا والعائدين. وتوجه المساعدة إلى التأهيل في المجتمع المحلي بدلا من الإغاثة الطارئة داخل المخيمات. ويعتزم بدء توحيد بعض هذه المخيمات في أوائل عام ٢٠٠٢.

٢٦- وعلى الرغم من التحسن في معدل العودة المرتبط بالتقدم في تنفيذ عملية السلام فإن عدد السكان المشردين داخليا واللاجئين يظل كبيرا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ بلغ مجموع المشردين داخليا القاطنين في المخيمات وفي المجتمعات المحلية المضيفة نحو ٢٤٧ ٠٠٠ شخص، بينهم ٩٥٩ ١٢٦ شخصا يقيمون في معسكرات معترف بها رسميا للمشردين داخليا. وتقدر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن هناك نحو ٥١٠ ٠٠٠ لاجئ سيراليوني ما زالوا مشردين في الاقليم الفرعي، وأن نحو ٢٠٠ ٠٠٠ منهم يقيمون في غينيا وليبيريا المجاورتين.

دال - الأطفال والنزاع المسلح

٢٧- وأثناء النزاع الذي استمر عقدا في سيراليون وقع الأطفال ضحية الكثير من الإساءات البدنية والذهنية والجنسية، التي تمتد من الانفصال والتشريد والاختطاف وإساءة استخدام المخدرات إلى التجنيد الاجباري واستخدامهم كمقاتلين والاعتصاب. وأدى تقدم عملية السلام والتزام الأطراف المشاركة ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج منذ أوائل عام ٢٠٠١ إلى نزع سلاح وتسريح ٨٣٤ ٣ طفلا بينهم ٢٤١ فتاة. وسلم

كل المقاتلين السابقين من الأطفال والأطفال المنفصلين الذين أطلق سراحهم أساسا من جانب الجبهة المتحدة الثورية (١٩٠ ٢) وقوات الدفاع المدني (١ ٦٢٣) والذين سجلوا في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في هذه الفترة، إلى وكالات حماية الأطفال التي تدعمها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لإعادة تأهيلهم وادماجهم.

٢٨- وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ شاركت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في جمع شمل الأطفال المنفصلين والمحاربين السابقة من مقاطعة بومبالي بأسرهم في ماكيبي. وفي احتفال ترأسه الممثل الخاص للأمين العام تم جمع شمل ٩٥ طفلا بأسرهم، بينهم فتيات كن في رعاية كاريتاس ماكيبي منذ أطلقت سراحهن الجبهة المتحدة الثورية.

٢٩- وواصلت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، بالاشتراك مع اليونيسيف ووكالات حماية الأطفال الأخرى، ابداء قلقها لانخفاض نسبة الفتيات اللاقي أطلقت سراحهن القوات المقاتلة حتى الآن. وقد يكون هذا الوضع راجعا إلى أن كثيرا من الفتيات اللاقي اختطفتهن مختلف القوات المقاتلة لم يكن يستخدمن كمقاتلات في النزاع المسلح فقط بل كن يجبرن على تقديم الخدمات الجنسية أو يصبحن رغما عنهن "زوجات في الغابة".

٣٠- وتتخذ كل الخطوات لضمان تكييف عمليات المصالحة والمساءلة وإعادة التأهيل التي تجري برعاية الأمم المتحدة لتستجيب لاحتياجات الأطفال الخاصة. وفي هذا الصدد حدثت سابقة هامة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ حين تحدث طفل مقاتل سابق من سيراليون في الرابعة عشرة من عمره أمام مجلس الأمن عند بحثه لمسألة الأطفال والنزاع المسلح. وقال المحارب السابق للمجلس إنه اختطف من قريته في عام ١٩٩٧ على يد الجبهة المتحدة الثورية وأجبر على أن يقتل ويتر ويحرق المنازل ويدمر الممتلكات. كما تحدث عن صراعه من أجل الاندماج مجددا في المجتمع. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يتحدث فيها طفل أمام مجلس الأمن.

٣١- وقد لقيت مسألة الأطفال الاهتمام الخاص الذي تستحقه في التحضيرات لتشكيل لجنة الحقيقة والمصالحة. فمن ٤ إلى ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١ عقدت اليونيسيف بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون والمفعل الوطني لحقوق الإنسان اجتماع خبراء في فريتاون. وكان الهدف هو تحديد إطار لمشاركة وحماية الأطفال في عملية الحقيقة والمصالحة. واستكشف الخبراء الوطنيون والدوليون الذين شاركوا في الاجتماع مدى تأثير الأطفال بالنزاع المسلح في سيراليون، وكيف يمكن للجنة الحقيقة والمصالحة بأن تتعامل مع الأطفال الجانحين. وكان من بين ما أوصى به الخبراء أن يسترشد عمل لجنة الحقيقة والمصالحة بشأن الأطفال بمبادئ الحماية المكرسة في الصكوك الدولية. كما أوصوا بضمان حماية الأطفال طيلة عملية الحقيقة والمصالحة، بما في ذلك ضمان السرية وخفاء الهوية في العملية، والسماح للأطفال بالمشاركة اختياريًا. وأكد الاجتماع التقني ضرورة التعاون مع وكالات حماية الأطفال العاملة

في سيراليون لضمان استناد لجنة الحقيقة والمصالحة إلى العمليات الجارية لإعادة الاندماج والمصالحة. وأوصى الاجتماع كذلك بإيلاء اهتمام خاص لوضع الفتيات، وبوجه خاص بالنسبة للعنف القائم على الجنس أثناء النزاع.

هاء- حقوق المرأة

٣٢- لم يأخذ مدى العنف الجنسي الذي اتسم به النزاع في سيراليون في الاتضاح إلا بعد أن أصبحت أنباء الأبحاث العلمية عن هذه المسألة معروفة علنا، ومن ثم انفتحت مناطق في البلاد لم يكن لها منفذ من قبل. ويصور تقرير أخير أجري بإشراف مشترك بين بعثة الأمم المتحدة في سيراليون ومنظمة دولية غير حكومية لتحديد مدى انتشار وأثر العنف الجنسي أثناء النزاع بصورة واضحة ظلت المعلومات عنها قليلة. وجرت أثناء البحث مقابلة ٧٣٣ امرأة اخترن عشوائيا، منهن ١٤٣، أو ١٩,٥ في المائة، فتيات بين سن السادسة والسابعة عشرة. ومن بين هؤلاء عانت ٧٢,٩ في المائة و ٥٣,٢ في المائة على التوالي انتهاكات لحقوق الإنسان وعنفًا جنسيًا، وتعرضت ٤٧,١ في المائة و ٢٦,١ في المائة على التوالي للاغتصاب الفردي أو الجماعي. وتعرضت ٤١,٧ في المائة تقريبا من النساء اللاتي جرت مقابلتهن للاختطاف وأجبرت ٣,٤ في المائة منهن على الزواج من محتطفيهن. ويقدر أن ما بين ٥٠.٠٠٠ و ٦٠.٠٠٠ تقريبا من النساء المشردات داخليا كن من ضحايا الاغتصاب.

٣٣- وتنسق هذه النتائج مع حصيلة مشروع لجمع البيانات عن العنف الجنسي المرتبط بالحرب أجرته منظمة أطباء حقوق الإنسان الأمريكية وخبير سيراليوني في العلاقة بين الجنسين بمساعدة المفوضية السامية لحقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وأوضح الاستقصاء أن نسبة عالية هي ٩٤ في المائة من بين ٩٩١ أسرة اختيرت عشوائيا ذكرت أن واحدا من أفراد الأسرة على الأقل كان ضحية للتجاوزات. وقد وقع الجانب الأكبر من هذه التجاوزات فيما بين ١٩٩٧ و ١٩٩٩ وكانت غالبية مرتكبيها المحددين من الجبهة المتحدة الثورية. وسينشر التقرير الكامل لهذا المشروع قريبا. وهو يصور نمطا للعنف والتجاوزات ضد المرأة مثيرا للقلق ولا يلقي تغطية كافية، وييشر بأن يكون أداة هامة للدعوة في هذه القضية الهامة.

٣٤- وبدعوة من حكومة سيراليون أجرت المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة زيارة تفصي حقائق في سيراليون من ٢١ إلى ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠١. وقامت المقررة الخاصة في هذه الزيارة بزيارة فريتاون وكينما وبو وماكيني. والتقت بكبار أعضاء الحكومة والقيادة العليا للجبهة المتحدة الثورية وموظفين من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وممثلين لعدة مجموعات نسائية وأعضاء الأوساط الدبلوماسية. وأصغت لعدة شهادات وقدمت لها ١٠٠ شهادة مكتوبة من نساء وقعن ضحايا للعنف الجنسي المرتبط بالحرب.

٣٥- وقدمت المقررة الخاصة عند انتهاء زيارتها عرضا موجزا للزيارة أكدت فيه ما كان سمة معروفة بالفعل للنزاع في سيراليون وهو الاغتصاب المنظم الواسع والعنف الجنسي الموجه ضد النساء من كل الأعمار بمن فيهن

البنات الصغيرات جدا، والاغتصاب الفردي والجماعي والاعتداءات الجنسية بالأشياء المادية والاستعباد الجنسي. وكانت النساء يتعرضن عموما للاختطاف والاغتصاب و/أو يقتلن أو يجبرن على الزواج من مختطفين. وكان كثير من الفتيات اللاتي أطلق سراحهن فيما بعد حوامل أو أمهات مرضعات أو مصابات بالأمراض المنقولة جنسيا. وكانت بنات لم يتجاوزن الرابعة يختطفن ويغتصبن. كما أبدت المقررة الخاصة قلقها بشأن التزام البلاد باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وكان من بين ما أدانته الممارسات التقليدية الضارة بالمرأة مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والقوانين التمييزية للوراثة. وأوصت بضرورة مراعاة خبرات النساء أثناء الحرب واحتياجاتهن بعد النزاع عند وضع وتنفيذ السياسات الخاصة بعملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج. وأوصت كذلك بأن توفر هذه العملية الشروط اللازمة لتمكين النساء والفتيات اللاتي أجبرن على علاقات زوجية أو غيرها من هجر المقاتلين المسرحين إن أردن. ولفتت الانتباه إلى الاحتياجات الخاصة لمن يعولهم المقاتلون أو لتابعي المعسكرات في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويرد التقرير المفصل لبعثة تقصي الحقائق كإضافة لتقرير المقررة الخاصة المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثامنة والخمسين (E/CN.4/2002/83/Add.2).

٣٦- ولعبت مجموعات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية دورا هاما في تعريف المقررة الخاصة بوضع المرأة في سيراليون. وقدمت سلسلة من مشاريع الأبحاث أجريت ثروة من المعلومات عن محنة المرأة في سيراليون، وطبقا لما توصلت إليه من نتائج كان للحرب الأهلية التي استغرقت ١٠ سنوات أثر سلبي مدمر على أكثر من ٨٠ في المائة من السكان الإناث. فقد سببت الحرب قدرا كبيرا من الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. وأجبرت النساء على العيش في مخيمات دون أساس اقتصادي تقريبا لإعالة أسرهن وقد أصبح كثير منهن الآن عائلات للأسرة. وهناك كثير من المشكلات التي تؤثر تأثيرا سلبيا على صحة المرأة، من سوء التغذية إلى أمراض الأمومة. وتموت النساء من مضاعفات مثل التريف وفقر الدم وآلام المخاض والإجهاض القانوني. ويزيد تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وتعدد الزوجات من مخاطر العدوى بما في ذلك العدوى بفيروس الإيدز. وعدد الفتيات الملتحقات بالمؤسسات التعليمية أقل من عدد الأولاد (٢٤ في المائة مقابل ٤٣ في المائة) ونسبة الانقطاع عن الدراسة بين البنات أكبر. وأكثر من ٩٠ في المائة من النساء يعملن في القطاع غير النظامي ويمنعن من تملك الأرض. كما يتعرضن للتمييز ضدهن في التجارة وإقامة المنشآت الصغيرة، ومنافذهن محدودة للغاية إلى الائتمان والتدريب والمعلومات والتكنولوجيا. وكان من أكثر سمات الحرب الأهلية إثارة للإزعاج تواتر العنف الموجه بالتحديد إلى المرأة.

٣٧- وقد أجرى مسؤولو حقوق الإنسان، في سياق عملية نزع السلاح في مقاطعتي بومبالي وتونكوليلي الشماليين في شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، أكثر من ١٠٠ مقابلة مع نساء من المقاتلات السابقات ونساء ممن اختطفتهن قوات الجبهة المتحدة الثورية ويعرفن عادة باسم "تابعات المعسكر".

وجرت هذه المقابلات لتقييم حالة المرأة، وفي بعض الحالات قدمت المشورة والمساعدة للراغبات في هجر خاطفيهن.

٣٨- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ قدم قسم حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون دعماً كبيراً لفريق قسم التدريب والتقييم بإدارة عمليات حفظ السلام الذي نظم تدريباً لمدة أسبوعين على العلاقات بين الجنسين في عملية حفظ السلام وشمل البرنامج أكثر من ١٠٠٠ من العاملين على مراقبة السلام في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون والموظفين المدنيين في كل من فريتاون والمقاطعات. ودعي نشطاء حقوق الإنسان المحليون ومنظمات المرأة إلى إثراء التدريب والإسهام بمنظور محلي لمسائل العلاقات بين الجنسين. وكان هذا النشاط واحداً من الجهود الرامية إلى إدماج نوع الجنس في صلب عمليات بعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

واو- المحتجزون بموجب حالة الطوارئ

٣٩- وفيما يتعلق بقضايا المحتجزين شهدت الفترة موضع الاستعراض تحولات هامة في مواقف الحكومة، تجلت في إطلاق سراح "المحتجزين احتياطياً". بموجب حالة الطوارئ منذ أيار/مايو ٢٠٠٠، وفي اتخاذ موقف أكثر انفتاحاً وتعاوناً من أعمال الرصد التي يقوم بها قسم حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون للسجون. ووفر هذا إطاراً ملائماً للتقييم المستقل لظروف الاحتجاز في السجون الوطنية.

٤٠- وفي أيار/مايو ٢٠٠٠ أعلن المتحدث باسم الجبهة المتحدة الثورية في الاجتماع الثلاثي (انظر الفقرة ٧ أعلاه) أن ١١ من أعضاء الجبهة المحتجزين لقوا مصرعهم في سجن فريتاون المركزي. وكانت هذه الوفيات موضع تحقيق من جانب قسم حقوق الإنسان الذي بين أن ١٥ محتجزاً على الأقل قد توفوا، من بينهم عضو بارز في الجبهة المتحدة الثورية توفي في ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠١. وطبقاً لما ذكره المحتجزون الذين جرت مقابلتهم في السجن فإن كثيراً من الوفيات يمكن أن ترجع إلى سوء التغذية وعدم كفاية الرعاية الطبية. وبالإضافة إلى ذلك ادعى بعض المحتجزين أنهم تعرضوا للتعذيب في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠١ عقب تمرد في سجن فريتاون في ١٤ آذار/مارس. ووفقاً لأقوالهم كان التعذيب هو السبب المباشر لوفاة عضوين في الجبهة المتحدة الثورية على الأقل. وأنكرت الحكومة بشدة هذه الادعاءات، وذكرت أن وفيات السجن جاءت نتيجة أسباب طبيعية وليس نتيجة للتعذيب أو عدم كفاية الرعاية.

٤١- ومن الناحية الإيجابية انخفض عدد المعتقلين بمقتضى لائحة الطوارئ العامة في ١٩٩٩ (الإعلان العام رقم ٣ لسنة ١٩٩٩)، الذين ظلوا في الاحتجاز دون توجيه اتهام ودون منفذ إلى الدفاع القانوني أو المعلومات منذ أيار/مايو ٢٠٠٠، من أكثر من ٢٠٠ في تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ١١٤ رجلاً وامرأة في الأسبوع الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. ومنذ الاجتماع الأول للجنة المشتركة المعنية بالتسريح ونزع السلاح وإعادة الاندماج في

أيار/مايو ٢٠٠١ أدى التقدم في عملية السلام إلى أن تفرج الحكومة عن بعض المحتجزين كإجراء لبناء الثقة. ومنذ تموز/يوليه ٢٠٠١ أطلق سراح ١٢٩ فردا بينهم أعضاء قياديون في الجبهة المتحدة الثورية. وبالرغم من هذا فإن استمرار احتجاز ١١٤ آخرين يعد مصدر قلق شديد، وخاصة لأنهم ستوجه لهم الاتهامات فيما بعد، وأن بعضهم فقط هم المحتجزون بمقتضى لائحة الطوارئ.

٤٢- وأتاحت زيارات مسؤولي حقوق الإنسان للسجون منذ رفع القيود على الوصول إليها في النصف الثاني من العام التوصل إلى تقييم مستقل لظروف الاحتجاز. وقد أجريت زيارات التقييم في سجن فريتاون المركزي والسجون الإقليمية في بو وكيينما وبيجوهورن وبونتي ومويامبا. وفي حين اعتبرت ظروف الاحتجاز والمعاملة العامة للسجناء في بيجوهورن وبونتي إنسانية فقد كانت السجون في كيينما وبو ومويامبا في حالة يأس حرجة نتيجة سنوات من الإهمال. ولم يعتبر أي منها مستوفيا للحد الأدنى من المعايير الدولية. وأودع الأطفال والمحتجزون في نفس سجون المحكوم عليهم، وكانت هناك مشكلة ازدحام خطيرة حيث وضع ما يصل إلى ١٢ محتجزا في زنانات معدة لإيواء أربعة أشخاص فقط. وفضلا عن ذلك لم يكن هناك فصل واسع بين الرجال والنساء والأطفال، الذين كانوا يتقاسمون نفس الفناء أثناء النهار.

٤٣- ويبلغ عدد السجناء في السجون الستة العاملة في سيراليون ٥٨٦ سجيناً منهم ٣٧٢ محتجزين في سجن فريتاون المركزي، الذي يضم تركيزاً من المساجين أكثر من كل السجون الأخرى معاً لأن غالبية المسؤولين القضائيين موجودون في العاصمة. ومن العوامل الأخرى التي تؤثر على عدد المحتجزين قلة موظفي الهيئة القضائية، حيث يعمل ٢٠ رجلاً وامرأة كقضاة في البلاد بأسرها. كما أن هناك عجزاً حاداً في عدد المدعين العموميين. ويعمل ١٨ محامياً في إدارة رجال القانون، ٦ منهم ملحقون بمكتب المدعي العام. وفي المقاطعات لا يكاد يكون هناك وجود للهيئة القضائية باستثناء مقاطعتي بو وكيينما حيث عين قضاة. أما المناطق الأخرى فتستقبل قضاة ورجال قانون متنقلين على أساس مخصص. وقد أسهمت أوجه القصور هذه في طول أجل الاحتجاز الاحتياطي، وعدم معاقبة كثير من المجرمين المشتبه فيهم.

زاي- حرية الصحافة

٤٤- في منتصف آب/أغسطس ٢٠٠١ تردد أن ٧ صحافيين في سيراليون تلقوا تهديداً كتابياً يؤكد أنهم لا بد أن يقتلوا جميعاً قبل الانتخابات، وذلك في رسالة بعثت من فريتاون بتوقيع مجموعة غير معروفة. وهؤلاء الصحافيون معروفون بمعارضتهم لتمديد ولاية الحكومة والدعوة علناً إلى المؤتمر الاستشاري الوطني. وتحدث أفراد من قسم حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون مع هؤلاء الصحافيين الذين أعلنوا عدم معرفتهم بمصدر التهديدات بالموت. وأنكرت الحكومة علناً أن يكون لها أي ضلع في ذلك.

ثالثا - أنشطة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في مجال حقوق الإنسان

ألف - بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وقسم حقوق الإنسان التابع لها

٤٥ - أنشئت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٧٠ (١٩٩٩) المؤرخ في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. ومنحت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون التي تتألف من مكونات عسكرية ومدنية ولاية متعددة التخصصات تشمل التعاون مع حكومة سيراليون والأطراف الأخرى في مجال تنفيذ اتفاق لومي للسلام والمساعدة في نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، بلغت القوة العسكرية لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون طاقتها الكاملة المرخص بها والبالغة ١٧ ٥٠٠ شخص وتم نشر البعثة في جميع مقاطعات البلاد. وأكدت جميع قرارات مجلس الأمن بشأن الحالة في سيراليون، منذ إنشاء بعثة الأمم المتحدة في سيراليون بما في ذلك آخر قرار وهو القرار ١٣٧٠ (٢٠٠١) المؤرخ في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، على أهمية اتخاذ إجراء فعال بشأن قضايا الإفلات من العقاب والمساءلة واحترام حقوق الإنسان في البلاد. وبغية مواجهة هذه التحديات، فإن لدى بعثة الأمم المتحدة في سيراليون قسما لحقوق الإنسان رخص إليه بتوظيف ٢٠ موظفا من موظفي حقوق الإنسان، ومن بينهم اثنان من متطوعين الأمم المتحدة. وطالب قسم حقوق الإنسان بإدراج ٦ وظائف إضافية تتضمن متطوعين اثنين من متطوعي الأمم المتحدة، في سنة الميزانية ٢٠٠٢/٢٠٠٣. وستؤدي هذه الزيادة في عدد الموظفين إلى تحسين إمكانيات القسم لضمان نجاح تنفيذ أنشطة حقوق الإنسان في بيئة تشغيلية أجريت عليها تحسينات كبيرة. وفي أوقات مختلفة في عام ٢٠٠١، كانت طاقة القسم التشغيلية تتراوح بين ٧٥ و ٨٠ في المائة من عدد الموظفين المرخصين له، بسبب التأخيرات في عملية التوظيف والصعوبات في تحديد ونشر واستبقاء موظفين مؤهلين في مقر عمل صعب. وتجري المفوضية السامية لحقوق الإنسان مشاورات مع إدارة عمليات حفظ السلام على أعلى المستويات لتبسيط عملية التوظيف وتقصير المدة بين اختيار الموظف الميداني وإرساله إلى الميدان. ومن المقرر أن تتضمن التغييرات المقترحة أيضا إنشاء نظام فعال للاستجابة بصورة أسرع وأكفاً للنسبة المرتفعة من حالات تبديل الموظفين.

٤٦ - وقد نصت مختلف قرارات مجلس الأمن ولجنة حقوق الإنسان على طائفة واسعة النطاق من أنشطة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك تقديم الدعم لبناء هيكل أساسي لحقوق الإنسان. وتغطي الأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان الواردة في اتفاق السلام المعقود في لومي وفي البيان الرسمي الخاص بحقوق الإنسان الذي تم اعتماده أثناء زيارة المفوضية السامية لسيراليون في حزيران/يونيه ١٩٩٩، (انظر E/CN.4/2000/31، الفقرة ٢٦)، أيضا جوانب لهذه الولاية. وتشمل ولاية البعثة في مجال حقوق الإنسان الرصد والتدريب وبناء القدرات والتعاون التقني والتعريف بحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، أضاف قسم حقوق الإنسان إلى مسؤولياته تقديم المساعدة إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان في تنفيذ ولايتها بدعم إنشاء لجنة

الحقيقة والمصالحة. وبغية تنفيذ ولاية القسم المعني بفاعلية، قدمت له المفوضية المساعدة في تصميم مناصب للمتخصصين في مجالات: المؤسسات الوطنية، وسيادة القانون، والتدريب، والمجتمع المدني وحقوق الطفل والقضايا الجنسانية، والحقيقة والمصالحة.

٤٧- وتستند العلاقة بين مفوضية حقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون إلى مذكرة التفاهم الموقعة بين المفوضية وإدارة عمليات حفظ السلام. ومما يعزز تلك العلاقة أحكام إعلان سيراليون لحقوق الإنسان المعتمد في حزيران/يونيه ١٩٩٩ أثناء زيارة المفوضية السامية. وتقر مذكرة التفاهم أن احترام حقوق الإنسان أمر أساسي لتعزيز السلم والأمن وأن تبني الأمم المتحدة لنهج موحد في سعيها إلى تحقيق تلك الغايات أمر أساسي لبلوغ هذين الهدفين المنصوص عليهما في ميثاق الأمم المتحدة في البلد. وتسعى المذكرة بالتالي إلى جعل تعزيز وحماية حقوق الإنسان عنصرين مركزيين في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى منع الصراعات وحفظ السلام والمساعدة في الإعمار في فترة ما بعد الصراعات. ووفرت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون سياقاً للتنفيذ العملي لمذكرة التفاهم التي وقعتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وإدارة عمليات حفظ السلام. وتلاحظ المفوضية بارتياح أن تقدماً قد أحرز في مجال إدماج حقوق الإنسان وقسم حقوق الإنسان في عمل وعمليات بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. ويشترك قسم حقوق الإنسان في الأنشطة العامة التي تنفذها البعثة وأخذ على عاتقه أيضاً، بموافقة الممثل الخاص للأمين العام، مسؤوليات إضافية لدعم الأنشطة المحددة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في سيراليون

٤٨- ويقوم قسم حقوق الإنسان، بالمساندة الفنية من المفوضية، بتحديد قضايا حقوق الإنسان التي تثير القلق في سيراليون. كما يقوم، بالتعاون مع المفوضية، بوضع مشاريع وبرامج لمعالجة هذه القضايا. ويتم أحياناً تمويل هذه الأنشطة مباشرة من قبل المفوضية أو من قبل جهات أخرى من خلال المفوضية. وقام القسم، بالتعاون مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، بإنشاء لجنة حقوق الإنسان في سيراليون، تجتمع مرة واحدة كل أسبوعين، وتوفر محفلاً للتشاور وتبادل الأفكار والمعلومات بين جهات فاعلة مختلفة، على المستويين المحلي والدولي. وواصلت لجنة حقوق الإنسان العمل كوسيلة هامة لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون لتعزيز علاقتها مع أوساط حقوق الإنسان. ويحضر اجتماعات اللجنة التي تعقد مرة كل شهرين أكثر من ٢٥ ممثلاً عن المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، ووكالات الأمم المتحدة، وتتيح هذه الاجتماعات فرصة لتبادل المعلومات والمهارات عن قضايا حقوق الإنسان. وتخصص هذه الاجتماعات أحياناً لتناول موضوعات محددة مثل الأحوال في السجون، وحقوق الطفل، والعنف ضد المرأة أو المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية. ومنذ آب/أغسطس ٢٠٠١ شرع في عقد مثل هذه الاجتماعات على أساس شهري في منطقة كنيما الشرقية.

٤٩- كما أقام القسم علاقة هامة مع المنظمة الجامعة التي تضم منظمات غير حكومية محلية، والحفل الوطني لحقوق الإنسان، من خلال تنفيذ أنشطة مشتركة لحقوق الإنسان.

باء- الأنشطة في الميدان

٥٠- إثر التحسن في الحالة الأمنية والانتشار الكامل لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون في جميع مناطق سيراليون، يعمل قسم حقوق الإنسان على زيادة وجوده في الميدان، وقد بدأ بإنشاء مكاتب تابعة له في القرى. كما كان القسم قد فتح سابقا مكتبين إقليميين ووسع دائرة أنشطته من خلال توفير مستوصفات لعلاج ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في المناطق النائية التي كان من المتعذر الوصول إليها. وافتتح المكتب الإقليمي الشرقي في كنيما، في ٢ أيار/مايو ٢٠٠١. وافتتح المكتب الإقليمي الشمالي الواقع في عاصمة مقاطعة ماكيني، في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وكانت ماكيني سابقا مقر الجبهة المتحدة الثورية. وقامت المكاتب الإقليمية بتنفيذ كامل طائفة أنشطة حقوق الإنسان التي تنص عليها ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، بما في ذلك التدريب والرصد والإبلاغ، وكذلك توعية الجمهور في مجال حقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي ولجنة الحقيقة والمصالحة.

٥١- ويتألف المكتب الإقليمي الشرقي في كنيما من شخصين يقومان برصد حقوق الإنسان. وأثناء فترة الستة أشهر الأولى من تشغيله، نظم المكتب سبع دورات تدريبية عن حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي لصالح أكثر من ٢٠٠ ضابط ورجل مدني، بمن فيهم جنود احتياط في اللواء الثالث والكتيبة العاشرة من جيش سيراليون. كما نظم خمس حلقات تدريبية لأكثر من ١٠٠ ضابط في قوات الشرطة. كما قام المكتب الإقليمي برصد عمليات تسجيل العائدين عبر كاريتاس وكنيما وإعادة توطينهم في مخيمات الأشخاص المشردين داخليا في مشيخة باري (مقاطعة بوجيهون). وأجرى زيارات تقييم منتظمة إلى مخيمات الأشخاص المشردين داخليا، بما في ذلك مخيم بلاما حيث يعيش فيه قرابة ١٥ ٠٠٠ شخص مشرد داخليا جاءوا من مقاطعتي كيبلاهون وكونو. وقامت فرقة كنيما، في إطار أنشطتها للتربية المدنية، بإحياء "ساعة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون" وهو برنامج اذاعي اسبوعي يتناول قضايا حقوق الإنسان.

٥٢- ويتألف المكتب الإقليمي الشمالي من ثلاثة موظفين يعملون في مجال رصد حقوق الإنسان في مقاطعات بومبالي وتونكوليلي وكوانادوجو. وأجرى المكتب تحقيقات في ما قامت به الجبهة المتحدة الثورية من إلقاء القبض على المجرمين المشتبه فيهم في ماكيني واحتجازهم بصورة غير قانونية، كما أجرى تحقيقات في ادعاءات قيام أعضاء قوات الدفاع المدني باحتجاز الأفراد بصورة غير قانونية في كابالا. كما نفذ أنشطة للتوعية، لا سيما بلجنة الحقيقة والمصالحة. وأثناء مرحلة التجريد من الأسلحة التي هي جزء من عملية السلم، نظم المكتب حلقات عمل لتوعية أكثر من ١ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين من الجبهة المتحدة الثورية وقوات الدفاع المدني، في مخيمات تسريح المجندين في مقاطعتي بومبالي وتونكوليلي.

٥٣- ويعتزم قسم حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، فتح مكتب إقليمي إضافي فور حصوله على العدد المأذون به من الموظفين، بما في ذلك الوظائف الجديدة التي طالب بإدراجها في الميزانية السنوية للفترة

٢٠٠٢/٢٠٠٣. وفي غضون ذلك، يقوم المراقبون والاختصاصيون في مجال حقوق الإنسان الموجودون في فريتاون بتولي مهام المجالات التي تقع خارج نطاق اختصاص المكاتب الإقليمية الموجودة. ولا يزال مقر فريتاون يواصل عمليات التحقيق في مجالات تقع خارج اختصاص المكتبين الإقليميين لحقوق الإنسان.

جيم - التدريب

٥٤ - تكثفت أنشطة تعزيز وتعليم حقوق الإنسان والتعريف بها، وبناء القدرات في مجاها من خلال التدريب، في سيراليون، بفضل التحسينات التي أدخلت في عام ٢٠٠١ على الظروف التشغيلية. وتمثلت أهم مجالات الأنشطة في تقديم الدعم إلى مؤسسات سيراليون لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وبناء قدرات المجتمع المدني من خلال العمل القائم على التعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية، والاستجابة المرنة لعملية السلم المتغيرة.

٥٥ - ونظم قسم حقوق الإنسان سلسلة من الدورات التدريبية في مجال حقوق الإنسان، بالتعاون مع هيئة الشرطة في سيراليون، والشرطة العسكرية في سيراليون، وجيش سيراليون، والمجندين الجدد من العدد المتنامي للمحاربين السابقين المزمع إدماجهم في جيش سيراليون الجديد الذي تدريبه إلى حد كبير قوات بريطانية. ونظمت أكثر من ١٥ دورة لصالح قرابة ١٠٠ ضابط رفيع المستوى من ضباط قوات شرطة سيراليون، تغطي طائفة من قضايا حقوق الإنسان، مع التركيز على الاستخدام الأدنى للقوة ولإجراءات إلقاء القبض والاحتجاز وتولى المجتمع المحلي أعمال قوات الشرطة.

٥٦ - وتلقت الشرطة العسكرية في سيراليون وقوات الشرطة في سيراليون أيضا نفس قدر التدريب مع التركيز على المساءلة السياسية في إطار القوات المسلحة وإعادة تعزيز التدريب على قضايا القانون الإنساني الدولي، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بمعاملة الأشخاص المشردين داخليا، وقانون اللاجئين. وتم معظم هذا التدريب في الفترة بين شباط/فبراير ونيسان/أبريل ٢٠٠١ في مركز تدريب بنغويما ومركز تعليم ثكنات قوات ولبر. واستهدفت الدورات التدريبية ضمان استدامة برامج التدريب في مجال حقوق الإنسان من خلال استهداف مجموعة مؤلفة من ١٥٠ متدربا، يقوم كل متدرب بالتناوب بتدريب الآخرين. واستهدف عمل أحدث أنجز في الفترة بين تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠٠١، مجموعات من الجبهة المتحدة الثورية السابقة وقوات الدفاع المدني الذين يتم إدماجهم في قوات الشرطة في سيراليون من خلال برنامج الاندماج العسكري الذي تترأسه فرقة دولية للمساعدة والتدريب العسكريين. واستمر تدريب قوات الشرطة في سيراليون في الميدان أيضا من خلال الجهود المشتركة للمكتب الإقليمي الشرقي لحقوق الإنسان في كينيما والمقر في فريتاون.

٥٧ - كما يعمل قسم حقوق الإنسان مع عدة منظمات غير حكومية محلية لتناول طائفة متنوعة من مواضيع حقوق الإنسان. واستفادت حملة الحكم السديد، وهي حملة تدعمها منظمة غير حكومية بمنح من معهد المجتمع

المنفتح، من أربعة دورات عن تقنيات التحقيق والابلاغ في مجال حقوق الإنسان، نظمت كل واحدة منها ليوم واحد ولصالح المراقبين الميدانيين العاملين للحملة. وقامت كلية فوراي في شباط/فبراير ٢٠٠٠ بإنشاء مستوصف لمعالجة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وعملت مع قسم حقوق الإنسان في مناسبات عديدة، وكانت أهمها تلك المعقودة في آذار/مارس ٢٠٠١ بالارتباط مع كلية الحقوق بجامعة يال، والمعقودة في تموز/يوليه ٢٠٠١ عن مسائل تتعلق بلجنة الحقيقة والمصالحة. واستفادت منظمات غير حكومية ومؤسسات أخرى من التعاون المباشر مع القسم، لا سيما بشأن التوعية بلجنة الحقيقة والمصالحة. وتتضمن هذه المنظمات المحفل الوطني لحقوق الإنسان، ومنظمة كاريتاس في ماكيني، والمجلس المشترك بين الأديان، والشباب من أجل استدامة اتفاق لومي، ومحفل الضمير والمجلس العالمي المعني بالدين والسلام.

٥٨- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، نظم القسم حلقة عمل لمدة أسبوعين بعنوان "تدريب المتدربين" لصالح خمسة من رجال الدين من الطائفتين المسيحية والمسلمة المنتسبتين إلى المؤتمر العالمي المعني بالدين والسلام. وساعد التدريب على إعداد رجال الدين لتوعية مجتمعاتهم بشأن قضايا حقوق الإنسان.

دال - التدريب وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٥٩- أجرى قسم حقوق الإنسان في الفترة بين أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، سلسلة من التدخلات في مخيمات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتم ذلك في أعقاب اتفاق مع اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، يسمح لقسم حقوق الإنسان بأن يسهم في برنامج التوجيه قبل التسريح. وكان الغرض من البرنامج هو تيسير جانب إعادة إدماج المقاتلين السابقين من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونظم القسم في إطار هذا البرنامج دورات تركز على حقوق الإنسان ولجنة الحقيقة والمصالحة لصالح المقاتلين السابقين من الجبهة المتحدة الثورية وقوات الدفاع المدني والأطفال.

هاء - بناء القدرات والتعريف بحقوق الإنسان

٦٠- بتوجيه من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، اقترح قسم حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون تمويل ثلاثة مشاريع لحقوق الإنسان من النداء السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لعام ٢٠٠٢ وعملية النداءات الموحدة لعام ٢٠٠٢. وتستهدف المشاريع الثلاثة تحقيق غرض طويل الأجل يتمثل في تعزيز القدرة المحلية والإقليمية لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان في البلاد ومنع وقوعها وتوثيقها. ويهدف المشروع الأول المعنون "دعم المؤسسات الوطنية" تقديم المساعدة التقنية والمادية لدعم بناء لجنة مستقلة وطنية لحقوق الإنسان في سيراليون وتعزيز مكتب أمين المظالم.

٦١- ويستهدف المشروع الثاني دعم مركز القانون للمساعدة القانونية. وأنشأت هذا المركز مجموعة من المحامين في سيراليون في آذار/مارس ٢٠٠١ لتيسير وصول المواطنين في سيراليون إلى الخدمات القانونية بوصف ذلك عنصرا هاما لبناء وصيانة سيادة القانون في البلاد. ويقدم هذا المركز وهو مركز أنشئ للصالح العام، خدمات قانونية مجانية إلى أفراد الجمهور من السكان الأصليين ويعتزم رفع دعاوى إلى المحاكم تتعلق بالحالات الهامة لانتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات في سيراليون، ودراسة أثرها. وتقوم لجنة مؤلفة من أربعة متمرسين قانونيين بتنسيق أنشطة المركز، برئاسة مدير تنفيذي. وتمكن المركز بالفعل من إطلاق سراح ٧٥ شخصا بالغا كانوا محتجزين لمدة مطولة قبل المحاكمة. وفي مجال قضاء الأحداث، تمكن المركز من اللجوء إلى المحكمة بمساعدة منظمات غير حكومية أخرى معنية بحماية الطفل، ونجح في إطلاق سراح ٢٢ طفلا.

٦٢- ويستهدف المشروع الثالث دعم إنشاء مركز للتوثيق والإعلام والتدريب في مجال حقوق الإنسان، في فريتاون، ويتمثل هدفه الرئيسي في توفير مصادر للبحث والتدريب في مجال حقوق الإنسان لأوساط حقوق الإنسان، والهيئة القضائية، والموظفين المدنيين ووكالات إنفاذ القوانين.

واو- المطبوعات

٦٣- وزع قسم حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، من خلال القطاع العام وقنوات المنظمات غير الحكومية، مطبوعات لمنظمة الأمم المتحدة تتعلق بحقوق الإنسان أصدرتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. كما شرع في إصدار مواد محليا بلغة كريبو وهي اللغة الفرنسية في سيراليون، وبالإنكليزية، حسب الاقتضاء. وحتى يومنا هذا، كان قسم حقوق الإنسان قد وزع كراسات عن لجنة الحقيقة والمصالحة، في جميع أنحاء البلاد كما نشر رسالته من خلال البرنامج الإذاعي الأسبوعي المستمر الذي يتحدث عن لجنة الحقيقة والمصالحة، والذي تستضيفه إذاعة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. فضلا عن ذلك، أصدر القسم ووزع نسخات منشور متكون من أسئلة وأجوبة، للرد على أسئلة الجمهور المتعلقة بلجنة الحقيقة والمصالحة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ أصدر القسم كتابا مدرسيا هاما عن لجنة الحقيقة والمصالحة تضمن مقالات مختارة لتوسيع نطاق فهم الجمهور للعملية التي تقوم بها لجنة الحقيقة والمصالحة.

٦٤- وفي ضوء الانتخابات المقبلة في سيراليون، وكجزء من مشاركة قسم حقوق الإنسان في تعزيز قدرات قوات الشرطة في سيراليون، قام القسم بالتعاون مع الأقسام الأخرى في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، بتجميع مجموعة من مواد ذات صلة بالموضوع سهلة القراءة. وصدر قبل تسجيل الناخبين دليل مؤلف من ٢٠ صفحة وكراسة عن موضوع حقوق الإنسان والانتخابات.

زاي - المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية

٦٥- قام قسم حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون بتجميع وتوزيع المعالم الرئيسية للمؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، المعقود في ديربان من ٣١ آب/أغسطس إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، بغية إبقاء موظفي بعثة الأمم المتحدة في سيراليون والأوساط المعنية في فريتاون على علم بهذه المناسبة الهامة.

حاء - إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة

٦٦- عملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٢٠/٢٠٠١ (الفقرة ١١ أ)) استمرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في مساعدة حكومة سيراليون لإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة. ومنذ الدورة السابعة والخمسين للجنة حقوق الإنسان، شرعت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بتنفيذ مشروعها المنقح الرامي إلى دعم المرحلة التحضيرية للجنة الحقيقة والمصالحة. وأدى تنقيح المشروع إلى زيادة تكلفته الإجمالية إلى قرابة ٨٩٠ ٠٠٠ دولار أمريكي بعد أن كانت تكلفته الأولية ٨٥٠ ٠٠٠ دولار أمريكي. كما أخذت في الحسبان المسؤولية الإضافية للجنة، المتمثلة في التصدي إلى حالات الأطفال وإنشاء المحكمة الخاصة التي رخص بإنشائها مجلس الأمن في قراره ١٣١٥ (٢٠٠٠) الصادر في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٠. وتمثلت الأهداف الرئيسية للمشروع المنقح فيما يلي:

- ١' حملات لتثقيف/إعلام الجمهور؛
- ٢' رسم معالم النزاع، أي جمع المعلومات عن المناسبات التعريفية الرئيسية الواقعة في الفترة التي تدخل ضمن الاختصاص الزمني للجنة؛
- ٣' إعادة بحث الطرق التقليدية لتسوية النزاع والمصالحة؛
- ٤' اختيار المفوضين؛
- ٥' التحديد الأولي لمتطلبات اللجنة من حيث المرافق؛
- ٦' توفير محفل لتوضيح العلاقة بين لجنة الحقيقة والمصالحة والمحكمة الخاصة؛
- ٧' تقديم الدعم التقني لوضع الآليات لتمكين لجنة الحقيقة والمصالحة من أداء ولايتها الإضافية المتعلقة بالأحداث الجانحين؛
- ٨' دعم اللجنة خلال فترة التحضير القانونية البالغة ثلاثة أشهر؛

٩٠ تقديم مساعدة لتحديد مجمل متطلبات الميزانية للجنة وإعداد وثيقة مشروع شاملة لدعم اللجنة عند إنشائها.

٦٧- وقد قطع تنفيذ المشروع مرحلة متقدمة وتعين على مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تزيد من أنشطتها في هذا الصدد استجابة لأوجه التحسن التي حدثت في البيئة التشغيلية. ووفقا لبرنامج الأنشطة المفصل الذي اتفق عليه كل من المفوضية السامية والممثل الخاص للأمين العام، تم تعيين جهات التنسيق في جنيف وفريتاون لضمان التنفيذ الفعال للمشروع.

٦٨- ووفقا لهذا المشروع، أبرمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان اتفاقا للمنح مع الجماعة القانونية الدولية لحقوق الإنسان لتخطيط وتيسير تنظيم حملة شاملة لإعلام الجمهور عن لجنة الحقيقة والمصالحة. وتعمل الجماعة القانونية مع المحفل الوطني لحقوق الإنسان، وفريقه العامل المعني بلجنة الحقيقة والمصالحة ووسائل الإعلام المحلية، بالتعاون والتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وتعمل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مع المنظمات غير الحكومية المحلية، وحملة الحكم السديد، لجمع ومقارنة المعلومات المتعلقة بالمناسبات التعريفية الرئيسية، التي تحدث ضمن فترة الاختصاص الزمني للجنة الحقيقة والمصالحة. وكلفت منظمة غير حكومية وطنية أخرى وهي منظمة إعلان ٩٩، بإجراء بحث في الأساليب التقليدية للمصالحة، بغية تحديد عناصر يمكن إدماجها في عملية الحقيقة والمصالحة. وكانت منظمة إعلان ٩٩ قد قدمت سابقا مشروع تقريرها النهائي. وتم الانتهاء من اختيار المفوضين الدوليين الموصى بهم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ بعد فترة توقف إثر الأحداث التي وقعت في أيار/مايو عام ٢٠٠٠، كما تم الانتهاء من اختيار المفوضين الوطنيين، وهي عملية شرع فيها في شباط/فبراير ٢٠٠١. واختارت المفوضية السامية والممثل الخاص للأمين العام الأعضاء الثلاثة الدوليين والأعضاء الأربعة الوطنيين للجنة، وستقدم أسماءهم إلى الرئيس كابا لموافقته.

٦٩- وأعطى عدد من الحلقات الدراسية التي تم تنظيمها خلال عام ٢٠٠١، دفعة جديدة للتحضيرات الجارية لإنشاء الفعلي للجنة الحقيقة والمصالحة. وتضمن ذلك اجتماعا للخبراء عن العلاقة بين لجنة الحقيقة والمصالحة والمحكمة الخاصة (انظر الفقرة ٧٠ أدناه)، وحلقة دراسية عن الجوانب التشغيلية والإدارية للجنة الحقيقة والمصالحة في سيراليون (انظر الفقرة ٧٢ أدناه)، والاجتماع التقني للخبراء الذي نظمته اليونيسيف عن لجنة الحقيقة والمصالحة والطفل (انظر الفقرة ٣١ أعلاه). وقد عقدت الاجتماعات عملا بتوصيات حلقة العمل الوطنية المعنية بلجنة الحقيقة والمصالحة التي نظمتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون والمحفل الوطني لحقوق الإنسان، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ في فريتاون.

٧٠- وعقدت المفوضية ومكتب الشؤون القانونية التابع للأمم المتحدة، اجتماعا للخبراء عن العلاقة بين لجنة الحقيقة والمصالحة والمحكمة الخاصة، في نيويورك في يومي ٢٠ و٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وناقش

٧٢- وعقدت الحلقة الدراسية للتشغيل والإدارة في الفترة بين ٢٩ أيار/مايو و١ حزيران/يونيه ٢٠٠١ وحضرها ممثلو الحكومة والمجتمع الدبلوماسي المحلي، ومنظمات المجتمع المدني وقيادة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وشارك في هذه الحلقة الدراسية قرابة ٤٠ ممثلاً عن منظمات غير حكومية معنية مباشرة بعملية الحقيقة والمصالحة ونزع السلاح والتسريح والمصالحة. واستطلعت الحلقة الدراسية طرائق قد تستخدمها اللجنة لإقرار الحقيقة والتصدي

لمسألة الإفلات من العقاب. وناقشت الهيكل التنظيمي للجنة وميزانياتها وراجعت مسائل تتصل بالعلاقة بين لجنة الحقيقة والمصالحة والمحكمة الخاصة المستقلة. وأتاحت الحلقة الدراسية منصة سليمة لإجراء مناقشات ملموسة حول الجوانب العملية لإنشاء اللجنة، وستكون التوصيات التي ستتوصل إليها بمثابة مبادئ توجيهية للخطوات المقبلة نحو إنشاء اللجنة. وأوصت الحلقة الدراسية بأمور منها إنشاء سكرتارية مؤقتة للجنة الحقيقة والمصالحة لكي تضطلع بمسؤولية تنفيذ الأنشطة المتعلقة بإنشاء اللجنة. وساعد الترويج للحلقة الدراسية الذي تم على نطاق واسع في زيادة توعية شعب سيراليون بعملية الحقيقة والمصالحة.

٧٣- وعملا بتوصيات الحلقة الدراسية المتعلقة بالتشغيل والإدارة، أعدت المفوضية السامية لحقوق الإنسان مشروعاً متعلقاً بالموضوع بميزانية قدرها ٧٥٠.٠٠٠ دولار أمريكي لدعم أمانة مؤقتة "فرقة بدء التشغيل" للجنة الحقيقة والمصالحة في سيراليون. وسيتم تشكيل الأمانة المؤقتة من موظفين وطنيين ودوليين. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، أرسلت المفوضية السامية رسالة إلى الرئيس كباه تطلب منه تقديم توصيته بشأن ترشيح أمين تنفيذي مؤقت للجنة. وأرسل الرئيس كباه توصيته في رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وشرعت المفوضية بعملية الاستعداد لإنشاء أمانة مؤقتة. وستضطلع هذه الأمانة بالمهام الإدارية والتحضيرية اللازمة لإنشاء اللجنة، بما في ذلك مشتريات أماكن المكاتب والمعدات، وإنشاء نظام للإدارة المالية للجنة، وتصميم قاعدة بيانات، والقيام ببحوث أولية والاستعداد لعقد دورات توجيهية للمفوضين. وستبدأ الأمانة عملها في ١ آذار/مارس ٢٠٠٢، وبذلك فإنها ستترك للجنة الوقت لكي تركز على معالجة القضايا الفنية المتعلقة بتشغيلها خلال فترة الثلاثة أشهر التحضيرية التي ستأتي مباشرة بعد بدء عملها.

٧٤- وأدى التحسن التدريجي في حالة الأمن إلى ظهور حاجة عاجلة إلى حد ما للحصول على الأموال اللازمة للجنة الحقيقة والمصالحة. ومن المقرر أن اللجنة ستبدأ عملها في النصف الأول من عام ٢٠٠٢. وفي الفترة بين ١٣ و١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، أرسلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى الميدان بعثة رفيعة المستوى ومشتركة بين الفروع، إلى فريتاون، للقيام بأمور منها تمهيد السبيل لإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة. وبلاستناد إلى التقديرات العملية لهذه البعثة، من المقرر أن يعين الرئيس كباه لجنة الحقيقة والمصالحة، في منتصف شهر أيار/مايو ٢٠٠٢. وستباشر هذه اللجنة مرحلتها التحضيرية القانونية في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ بهدف البدء بعملياتها بصورة كاملة بعد ثلاثة أشهر، أي في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وستكفل الأمانة المؤقتة تلبية الشروط العملية لكي تبدأ لجنة الحقيقة والمصالحة عملها في تاريخ لا يتجاوز ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

٧٥- ازداد حجم أنشطة توعية الجمهور فيما يتعلق بلجنة الحقيقة والمصالحة، خلال عام ٢٠٠١، وأعرب المدركون لأهداف لجنة الحقيقة والمصالحة عن قدر كبير من دعمهم لها. ويقدم فريق القانون الدولي لحقوق الإنسان، بموجب اتفاق منحة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، التوجه والزخم الاستراتيجيين

لحملة التوعية، لا سيما من خلال تيسير عمليات المجتمع المدني. وفي آب/أغسطس عام ٢٠٠١، نظم الفريق حلقة عمل للتخطيط مدتها أربعة أيام لوضع رسائل متسقة هامة عن لجنة الحقيقة والمصالحة. وتلا ذلك تنظيم حملة وطنية مفصلة لتوعية الجمهور عقدت بالاشتراك مع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، والحفل الوطني لحقوق الإنسان، والفريق العامل للجنة الحقيقة والمصالحة، واللجنة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان وغيرها من قطاعات المجتمع المدني المعني.

٧٦- ومن خلال مشروع المفوضية لدعم لجنة الحقيقة والمصالحة، سيتم تقديم منحيتين إضافيتين بمبلغ ١٠ ٠٠٠ دولار لكل منحة، إلى اللجنة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان والحفل الوطني لحقوق الإنسان، للاضطلاع بأنشطة التوعية بلجنة الحقيقة والمصالحة. وستتضمن أنشطة الهيئتين ترجمة كراستين إعلاميتين عن لجنة الحقيقة والمصالحة إلى أربع لغات، والمزيد من حلقات التوعية، والدورات والمناقشات التي تبث على الهواء، مع الطلاب والقادة الثقفيين والتقليديين. ويقوم الفريق العامل للجنة الحقيقة والمصالحة التابع للمحفل الوطني لحقوق الإنسان بالفعل بنشر رسالة إخبارية شهرية بعنوان "نشرة الحقيقة" التي صدر منها الآن العدد الثامن.

٧٧- وأدرج قسم حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، في أنشطته، التي يضطلع بها غالبا بالشراكة مع المنظمات غير الحكومية المحلية، دورات وحلقات عمل تثقيفية، شارك فيها أكثر من ٥ ٠٠٠ مواطن من سيراليون. كما وجه القسم أنشطته للتوعية إلى قطاعات المجتمع التي لا تعرف إلا القليل عن لجنة الحقيقة والمصالحة. وعقد ٢٥ حلقة عمل شارك فيها ٤ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين. وفي تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠٠١، نظمت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، بعد موافقة قيادة الجبهة المتحدة الثورية، حلقة عمل إعلامية عن لجنة الحقيقة والمصالحة، لصالح الجبهة المتحدة الثورية ولقراة ٨٠ فردا من الجمهور في مقاطعة ماكينى الخاضعة لسيطرة الجبهة المتحدة الثورية. ونظمت آخر حلقة عمل للتوعية، في كابالا بمقاطعة كونادوغو، في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، وحضرها مائة مشترك، بمن فيهم المحاربون السابقون من الجبهة المتحدة الثورية وقوات الدفاع المدني. كما أصدر القسم ووزع ١٠٠ ٠٠٠ نسخة من كراسية إعلامية تحتوي على رسوم، وكذلك ١٠ ٠٠٠ كراسية تتضمن ٢٠ سؤالاً وجواباً عن العملية. كما يث القسم برامج إذاعية أسبوعية. وفي آب/أغسطس ٢٠٠١، أقام القسم موقعا للجنة الحقيقة والمصالحة على شبكة الويب.

طاء - المحكمة الخاصة

٧٨- في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، وقعت حكومة سيراليون والأمم المتحدة على اتفاق لإنشاء محكمة خاصة لسيراليون وعلى نظامها الأساسي المرفق بالاتفاق (S/2000/915، المرفق). وكان الأمين العام قد رخص بعمليات التحضير لتشغيل المحكمة الخاصة، ابتداء بإرسال بعثة تخطيط إلى الميدان في فريتاون في الفترة من ٧ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. وتطلب هذا القرار من الأمين العام أن يراجع فهمه الأولي بأنه لا يمكن البدء

بإنشاء المحكمة إلا بعد تلقي أموال كافية لتمويل إنشائها وتشغيلها لمدة ١٢ شهرا، وتبرعات تساوي النفقات المتوقعة لمدة الـ ٢٤ شهرا التالية. ورأى الأمين العام أن هناك إرادة سياسية والتزاما كافيين من جانب الدول الأعضاء للتغلب على النقص البالغ ١,٤ مليون، و٧,٤ مليون دولار^(٢) للسنة الأولى لتشغيل المحكمة والسنوات اللاحقة على التوالي.

رابعا - الاستنتاجات

٧٩- لقد قطعت عملية السلم في سيراليون شوطا بعيدا عن حالة الانهيار الوشيك في منتصف عام ٢٠٠٠ عندما اختطفت الجبهة المتحدة الثورية رهائن من الأمم المتحدة وهددت بالعودة إلى حرب شاملة. وأدى نجاح تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار المعقود في أبوجا بنيجيريا، في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٠، إلى إيجاد بيئة لاستعادة عملية السلم. وفي أيار/مايو ٢٠٠١، شرع مرة أخرى بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأدى التقدم المطرد في تنفيذ هذه العملية، إلى إضفاء دينامية إيجابية جديدة على حالة الأمن في البلاد. وحتى الآن، تم تجريد المقاتلين من السلاح وأعلنت الحكومة في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ انتهاء النزاع المسلح. وحصلت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون على عدد المجندين المرخص به والبالغ ١٧ ٥٠٠ مجند تم نشرهم في جميع المقاطعات. ورفع حظر التجول الذي فرض بعد إعلان حالة الطوارئ. وتستعد البلاد لعملية الانتخابات المقرر عقدها في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٢. وعادت هذه التطورات ببعض الفوائد على الأنشطة المضطلع بها في مجال حقوق الإنسان من حيث تحسين الظروف لحماية وتعزيز حقوق الإنسان. واغتنم قسم حقوق الإنسان لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون الفرصة وفتح مكتبين إقليميين لإيصال أنشطته إلى الشعب السيراليوني الذي طال معاناته. ويعتزم القسم فتح مكاتب إقليمية أخرى في عام ٢٠٠٢.

٨٠- واستمرت بصورة متقطعة الاعتداءات على المدنيين والمناوشات بين الفصائل العسكرية المتحاربة. وهذه العمليات غير منتظمة لكنها تشكل، رغم ذلك، انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني. كما أن الانتهاكات الفردية لوقف إطلاق النار ما هي إلا مجرد خروج عن التحسن العام في الحالة الأمنية. وعلى الرغم من أن الاعتداءات الغاشمة والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي تمارس ضد المدنيين تبدو أقل انتشارا، فإن مسألة الانتهاكات والتجاوزات السابقة بدأت تظهر للعيان تدريجيا مع تخلي المتمردين من الجبهة المتحدة الثورية عن سيطرتهم على أجزاء من البلاد وظهور مؤشرات عملية عن ارتكاب جرائم خطيرة. وإن اكتشاف المقابر الجماعية في بعض أجزاء البلاد التي كانت حتى ذلك الحين تحت سيطرة المتمردين ليس إلا إشارة عن طبيعة التحدي الذي يواجهه المجتمع الدولي في كفاحه ضد الإفلات من العقاب والمساءلة والعدالة في سيراليون. وستواصل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بدعم من دولها الأعضاء، تقديم المساعدة إلى هذه العمليات من خلال دعم لجنة الحقيقة والمصالحة بوصفها وسيلة هامة لإعادة سيراليون إلى حالتها الطبيعية. وستواصل المفوضية تعاونها مع

مكتب الشؤون القانونية بغية التأكد من إيجاد الظروف التشغيلية اللازمة لتمكين اللجنة والمحكمة من أن يكون عملهما، وفقا لقول الأمين العام، "متناما ومتعاضدا، مع الاحترام الكامل لوظائفها المستقلة رغم ترابطها"^(٣).

الحواشي

(١) قدم الأمين العام في الفترة التي انقضت بين تقديم المفوضة السامية لتقريرها إلى لجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/2001/35 في شباط/فبراير ٢٠٠١) وإلى الجمعية العامة (A/56/281 في تموز/يوليه ٢٠٠١) تقريرين إلى مجلس الأمن بشأن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون S/2001/228 في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠١ و S/2001/627 في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١). كما قدم التقرير (S/2001/513 في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠١) عن وضع اللاجئين والمشردين داخليا بمقتضى الفقرة ٩ من القرار ١٣٤٦ (٢٠٠١).

(٢) حتى ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، تم تلقي إسهامات بمبلغ ١٤,٨ مليون دولار للسنة الأولى من العمليات وتبرعات معلنة بمبلغ ١٣ مليون دولار و ٧,٤ مليون دولار لفترة الأربعة وعشرين شهرا المقبلة من التشغيل. انظر الوثيقة S/2001/1195 المؤرخة ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

(٣) رسالة مؤرخة ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2001/40). انظر أيضا رسالة مؤرخة ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام (S/2000/1234).

- - - - -